اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

جولة رابعة.. بلا إكسون موبيل !

في جدل محتدم ابتدأ منذ عام ٢٠٠٣، ولم ينته حيال قضايا النفط بين المركز وإقليم كردستان، وكل متمسك بوجهة نظره إلى حد العظم، ومسودة قانون النفط والغاز بل مسوداته تترنح في أروقة مجلس النواب بانتظار الفرج، وسعي من قبل وزارة النفط لعقد جولة تراخيص رابعة قالت عنها إنها استكشافية، وأبعدت عنها شركة أكسون موبيل الأميركية العملاقة، يمكن لنا أن نصف المشهد النفطي بشكله الأعم، حيث انه ما زال مكبلاً بالتداعيات السياسية، وما زالت مستويات الإنتاج والتصدير تسير سير السلحفاة، في وقت يمتلك العراق إمكانات إنتاجية نفطية وغازية هائلة لم تستثمر بالشكل الصحيح لحد اللحظة بسبب الخلافات السياسية التي أدت إلى تأخير إقرار قانون النفط والغاز المثير للجدل بين الكتل السياسية.

وتعتزم وزارة النفط عقد جولة التراخيص الرابعة الاستكشافية نهاية أيار المقبل، بمشاركة شركات أجنبية متباينة الكفاءة والسمعة والإمكانية والقدرات الفنية، إلا أنها أبعدت شركة اكسون موبيل الأميركية العملاقة عن حلبة المنافسة بسبب عقودها في إقليم كردستان والتي اعترضت عليها الحكومة المركزية بدعوى أنها غير قانونية ولا تستند الى الدستور لعدم أخذ موافقة المركز ومرور مسارات التعاقد الأولى عبر وزارة النفط الاتحادية، في حين ترى حكومة إقليم كردستان أنها دستورية بحسب حيثيات الدستور من المادة ١١٠ إلى ١١٥ منه، التي تفصل حقوق وصلاحيات الإقليم والمركز حيال الثروة النفطية، لكنها بحسب عدد من فقهاء القانون مطاطة وتحتمل تفاسير عدة، خلقت هذه التفاسير جدلا محتدما وعقيما بين المركز والإقليم بلغ ذروته خلال الأسابيع القليلة الماضية، وعلى لسان مسؤولين رفيعي المستوى من المركز والإقليم.

وبغض النظر عن طبيعة ومسارات هذه الخلافات، نرى أن إبعاد شركة ذات سمعة رصينة مثل شركة اكسون موبيل خسارة للعراق وليست خسارة للشركة إذا ما قورنت بالشركات المتنافسة الأخرى في جولة التراخيص الرابعة المقبلة، ويتطلب قرار الحكومة المركزية بهذا تروياً وعدم تسرع، لأن عقدة الخلاف ليست بسبب الشركة بقدر ما هي قضية خلافية بين الحكومتين لا علاقة للشركة بها وهي سياسية قبل أن تكون فنية، حيث ليس من الحكمة أن يجري إبعاد شركة مهمة عن المنافسة في وقت أن القطاع النفطي في أية منطقة من العراق أحوج ما يكون اليوم لمثل هذه القدرات الكبيرة والعملاقة التي تتمتع بها شركة اكسون موبيل.

وكان من الأجدى أن يحسم الخلاف في هذا الموضوع منذ وقت مبكر من دون اللجوء إلى معاقبة الشركة بحجة القانون، في ظل عدم وجود قانون للنفط والغاز تكون لديه كلمة الفصل في مثل هكذا قضايا خلافية تفضي إلى انعكاسات سلبية ليست على القطاع النفطي وقدرته الإنتاجية والتطورية فحسب، بل على المشهد الاقتصادي برمته.

تلميحات لتحويله إلى جنوب شرقي آسيا

تقرير: التبادل التجاري العراقي التركي مهدد بسبب الأزمة السياسية

□ بغداد / المدى

قالت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية إن الحكومة بإمكانها تحويل تبادلاتها التجارية التي تصل إلى أكثر من ١٠ مليارات دولار سنويا من تركيا إلى دول جنوب شرقي آسيا فيما لو استمرت بتدخلاتها في الشؤون الداخلية، فيما أكد معنيون بالاقتصاد العراقي أن ديمومة العلاقات الاقتصادية بين البلدات تتطلب علاقات سياسية متوازنة.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد عبر عن قلقه من أن سياسة رئيس الحكومة نوري المالكي قد يسعى من خلالها إلى إضفاء الاقتتال بين السنة والشيعة والكرد.

ورد المالكي على تصريحات اردوغان واعتبرها تدخلا "سافرا" في الشأن الداخلي العراقي ومحاولة من الأتراك لبسط نفوذهم على المنطقة.

واتسمت العلاقات العراقية - التركية بالتوتر خلال الأشهر الماضية على خلفية تصاعد حدة الخلافات السياسية العراقية لكن حكومة بغداد أوفدت مطلع هذا الشهر مستشار المالكي لشؤون الأمن الوطني لتسوية الخلافات بين الزعيمين (المالكي واردوغان) وعلى ما يبدو فإنها لم تنجح بإيقاف تصريحاته المنتقدة للمالكي.

وأعلنت اللجنة العليا لتطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا الشهر الماضي عن انها اتفقت مع الجانب التركي على تطوير التبادل التجاري خلال عام ٢٠١٢ الحالي إلى ١٣ مليار دولار.

وقال عضو اللجنة سلمان الموسوي إن العراق تربطه علاقات متينة مع تركيا خصوصا في الجانب الاقتصادي، والتصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء التركي اردوغان جاءت على خلفية نقل الهاشمي وقيادات في القائمة العراقية صورا غير واقعية عن الوضع الداخلي".

وأوضح الموسوي أن "قيادات العراقية أعطت مجالا للتدخل الخارجي في الشأن العراقي وسمعنا قبل أيام مطالبة إياد علاوي واشنطن بالتدخل للحفاظ على الديمقراطية في العراق إضافة الى تحريض بعض الدول العربية كقطر والسعودية عندما شعروا بأن هناك تقاربا عرقيا عربيا".

وأضاف الموسوي لا نعتقد ان اردوغان مستعد للتضحية بـ١٠ مليارات دولار سنويا بالتبادل التجاري مع العراق والحكومة العراقية بإمكانها تحويل تبادلها التجاري من تركيا إلى دول جنوب شرقي آسيا كاليابان وكوريا أو حتى واشنطن وأوربا... لكن نحن لدينا سياسة التقارب مع دول الجوار.

ويرى وزير النفط العراقي الأسبق إبراهيم بحر العلوم أن العراق لديه جميع الخيارات الخاصة بعلاقاته الاقتصادية ولكن هو الان يسعى للمحافظة على علاقاته مع دول الجوار وتطويرها.

وقال بحر العلوم: العلاقات التي تربط العراق مع دول الجوار علاقات متكاملة من الناحية السياسية والاقتصادية ولكن تصريحات المسؤولين الأتراك الأخيرة لا تعبر عن واقع ايجابي وتعكس نوعا من الخلافات وربما تفهم من البعض أنها تدخل في الشأن الداخلي العراقي.

وأوضح بحر العلوم أن "سياسة العراق الجديدة تعتمد على عدم التدخل في شؤون البلدان لذا يجب أن يقابل العراق بالمثل والموقف التركي يثير تساؤلات كثيرة".

وتابع أن الأوضاع الاقتصادية لوحدها لا يمكنها أن تصمد في ظل غياب وضع سياسي متتم لها... في قناعتي العلاقات العراقية التركية شهدت توترا خلال العام الحالي، المفروض على تركيا أن تتفهم أن هناك تبادلا تجاريا كبيرا مع العراق وليس من مصلحتها التفرد بهذا الجهد الاقتصادي".

وبين وزير النفط العراقي الأسبق ان العراق لديه خيارات اقتصادية عديدة فهي ليست محصورة في تركيا ويمكن أن تعوض من الكثير من البلدان التي لديها القدرة على تعويض تبادل تركيا التجاري ولكن هذا ليس من مصلحة العراق كونه يسعى إلى امتلاك علاقات سياسية متينة مع دول الجوار.

ويشاطر خبراء الاقتصاد الرأي بامتلاك العراق القدرة على تحويل حجم تبادلاته التجارية من تركيا إلى دول أخرى تربطها بالعراق علاقات سياسية متوازنة.

وقال فلاح حسن إن حجم التبادل التجاري العراقي - التركي الذي تجاوز الـ١٠ مليار دولار يمكن تحويله إلى بلد آخر مجاور للعراق او غير مجاور ... تركيا شريط تجاري أساسي للعراق وعلى المسؤولين الأتراك أن يعوا ذلك.

وأوضح أن السوق من الأسواق الكبيرة المستهلكة للبضائع التركية إلى جانب أن هناك عشرات الشركات التركية العاملة حاليا في العراق في مجالات كثيرة.

وتابع أن العراق تربطه علاقات اقتصادية جيدة مع محيطه الإقليمي وليس من الصعوبة تحويل العراق لتبادله التجاري من تركيا إلى بلد اخر.

وأعلنت تركيا العام الماضي عن أن قيمة التبادل التجاري مع العراق بلغت ١٢ مليار دولار، متوقعة ان ترتفع خلال السنوات المقبلة.

وأعلنت وزارة التجارة أن حجم التبادل التجاري مع إيران ما عدا الأنشطة النفطية وصل إلى ٤ مليارات دولار فيما بلغ حجم التبادل التجاري مع الأردن مليار دولار فقط ومع سوريا ملياري دولار خلال العام الماضي.

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

استثمارات البصرة : الإجراءات الإدارية تعرقل عمل الشركات

□ البصرة / ريسان الفهد

كشف رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران عن وجود عراقيل وإجراءات إدارية معقدة تضعها بعض الدوائر الحكومية، تسببت في تأخير العديد من المشاريع، فضلا عن عزوف عدد من المستثمرين عن الاستثمار في المحافظة .وقال خلف البدران لـ(المدى): إن هذه التعقيدات الإدارية تكمن بتأخير الموافقات الأصولية التي تتطلب موافقة الجهات المركزية وبعض الوزارات لاسيما في تخصيص الأراضي، لافتاً إلى أنها أدت إلى تأخير تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية في المحافظة، وبيّن أن بعض الوزارات تمتنع عن تقديم تسهيلات للمستثمرين الراغبين بتنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظة لأسباب غير معروفة .وكان رئيس هيئة الاستثمار قد بحث مع قنصل الجمهورية التركية في محافظة البصرة فاروق قايماقجي، الواقع الاستثماري في المحافظة وأهم تطوراته، وسبل تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك.

وقال رئيس هيئة الاستثمار "إن جميع القطاعات الاقتصادية في المحافظة مفتوحة أمام الشركات التركية للاستثمار في المحافظة".

وأضاف "بحثنا مع الوفد التركي سبل جذب الشركات الاستثمارية التركية إلى المحافظة واطلاعها على الخارطة الاستثمارية وتعريفها ببيئة البصرة الاقتصادية وتشجيعها على إقامة مشاريعها في قطاعات مختلفة وحيوية باعتبارها مركزا لجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال".

من جانبه، قال القنصل التركي فهمي قيماقجي "قدمنا لهيئة الاستثمار خطة استثمارية تتضمن إقامة مشروع المدرسة التركية التي تعتبر من المشاريع التربوية العملاقة لما تحتويه من إمكانات هائلة، سينعكس بالإيجاب والمنفعة على أبناء المحافظة وتطوير قدراتهم التربوية والعلمية من خلال إمكاناتها ومناهجها المتقدمة".

وفي غضون ذلك، كشف رئيس هيئة الاستثمار عن سحب إجازة تأسيس مشروع مزرعة أشجار ونخيل البصرة (مزرعة كتيبان) بعدما تأكد الهيئة من عدم جدية المستثمر في تنفيذه.

وقال "بالرغم من مرور فترة طويلة على منح إجازة التأسيس المرقمة (١٣/٢٠١١) في ٢٠١١/٦/٤ لإقامة مشروع مزرعة أشجار ونخيل البصرة (مزرعة كتيبان)، ولعدم توقيع المستثمر على ملحق إجازة التأسيس، إضافة الى المراسلات المتكررة من قبل الهيئة ولعدم توفيره متطلبات الإجازة لحين انتهاء المدة المحددة لها والبالغة شهرين فقط من تاريخ صدورها، إضافة الى عدم موافقة المستثمر على قيمة بدل الإيجار المقدر من قبل اللجنة المشكلة بموجب القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل دون مبرر قانوني ولعدم حضور المستثمر لتوقيع العقد، فقد تأكدت الهيئة من عدم جدية المستثمر في تنفيذ المشروع".

وأعلن في الوقت نفسه "أن الهيئة شكلت مؤخرا لجنة مختصة تضم مهندسين وفنيين، تعنى بمتابعة المشاريع ميدانيا لتحقيق تقدم الانجاز ضمن الجدول الزمني المقرر، إضافة إلى تشديد الرقابة على مراعاة المواصفات الهندسية والفنية المقدمة لدى الهيئة:.

ومن جانب آخر، تعكف الهيئة الآن على إعداد دليل خاص عن الفرص الاستثمارية المتوفرة في المحافظة، فيما كشفت الهيئة عن قرب إطلاق حملة إعلامية دعاية واسعة.

وقال رئيس الهيئة "إن هذا الدليل سيتم عرضه على المستثمرين خلال فترات عقد المؤتمرات والندوات الاستثمارية التي ستقام في العراق وخارجه، إضافة الى تقديمه إلى الوفود الزائرة لمقر هيئة استثمار البصرة وكذلك في محافل أخرى".وبيّن "أن الدليل يشمل جميع المعلومات التي تهم المستثمرين ومنها عرض عن الواقع الاقتصادي والتنموي في المحافظة، إضافة إلى أهم المشروعات المنفذة والمزايا الإستثمارية المتوفرة فيها، وملخصاً إرشادياً للجدوى الاقتصادية عن كل مشروع من المشاريع المقترحة في مختلف القطاعات، ومعلومات أخرى خاصة بكل مشروع من حيث الغاية والموقع وحاجة السوق والأسواق المستهدفة والتكلفة الاستثمارية التقديرية وتحليل شكل الاستثمار المقترح.ولفت إلى أن الهيئة تسعى إلى إصداره باللغتين العربية والانجليزية بهدف الاستفادة منه بشكل أوسع واستقطاب المستثمرين الأجانب من خلال التعرف على الخارطة الاستثمارية وأهم الفرص في مختلف القطاعات، إضافة الى شموله على ملخص لقانون الاستثمار العراقي ١٣ المعدل لسنة ٢٠٠٦ بهدف الاطلاع على المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمستثمر الأجنبي.

خبراء : الضرورة تتجه إلى إجراءات إزالة التلوث البيئي لتنشيط الاستثمار

□ بغداد/ علي الكاتب

دعا عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى ضرورة تضمين قانون الاستثمار بالرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تعديلات تنص على إجراءات من شأنها الحد من التلوث البيئي ضمن نطاق عمل الشركات الاستثمارية العاملة في العراق في الوقت الحاضر، بما ينسجم والتوجهات العالمية للحد من نسب التلوث البيئي والمخاطر التي تنجم عنها في الدول التي تشهد حركة استثمارية كبيرة .وقال الخبير الاقتصادي مهدي الجبوري أن التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم وضرورة مواكبة الاقتصاد الوطني لتلك التحولات والمتغيرات تهدف للوصول إلى أفق الانفتاح والاندماج مع تلك الاقتصاديات العالمية، مؤكداً أهمية تضمين قانون الاستثمار ذي الرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ حزمة من التعديلات التي تتضمن إجراءات للحد من التلوث البيئي، وضمن إجراءات تنظيم عمل الشركات الاستثمارية . وأضاف ان تلك الإجراءات من شأنها إلزام الشركات الاستثمارية والمستثمرين العمل بها من اجل المحافظة على سلامة البيئة العراقية من مخاطر التلوث، لاسيما أن هذه البيئة تعاني في الأساس مشكلات التلوث الناجمة عن الحروب والأعمال العسكرية ، وعدم إيلائها الأهمية المطلوبة من قبل المختصين والمسؤولين عن تلك الملفات .من جانبه، أكد التدريسي في جامعة كربلاء كاظم الاعرجي ضرورة القيام بإجراءات مسح شامل للوضع البيئي في البلدان المجاورة التي تشهد أجواءً مماثلة لتوجه النشاط الاستثماري بشكل مكثف نحوها وتدفق الاستثمارات الأجنبية إليها بنحو كبير ،فضلا عن تأثيرات العولمة الاقتصادية عليها من آثار سلبية على اقتصادياتها بشكل كبير ، وكذلك إلزام الشركات الاستثمارية بضرورة المباشرة باعتماد معايير الحماية للبيئة ، وتجنب الهدر في استخدام الموارد الطبيعية واستنزافها في شتى المجالات التي لا تخدم العملية التنموية ولا تسهم في نمو الاقتصاد الوطني ، لكونها تعد ملكاً للأجيال المقبلة .

وقال إن تنويع مفاصل القطاعات الاقتصادية المحلية تسهم كذلك في ذات المقصد المنشود وهو حماية البيئة المحلية من التلوث ، إلى جانب العمل على رفع نسب المساهمة في حجم التبادلات التجارية مع دول العالم الأخرى، وتنويع الواردات وزيادة الصادرات ، وخفض مستوى الإعانات التي تحصل عليها البلدان النامية ومن ضمنها دولنا العربية ، لاسيما إذا عرفنا أن توجه الاستثمارات لرؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو الدول ذات المعايير البيئية الأكثر انخفاضاً ، بسبب تنافس الشركات الاستثمارية في ما بينها وتراجع المعايير البيئية لديها بسبب تلك المنافسة والعمل نحو تحقيق الأرباح فقط من دون الاهتمام بالجوانب الأخرى التي قد تكون خطيرة وتهدد حياة الناس على المستوى المنظور.

وأضاف أن رغبة البلدان المصدرة لرؤوس الأموال في الحصول على اكبر قدر من الإرباح ، تقابلها حاجة الدول المتلقية لرؤوس الأموال في التغلب على المشكلات الاقتصادية المختلفة كالبطالة وغيرها ،واتجاه معظم الاستثمارات الأجنبية نحو مشاريع محددة في مجالات المحطات الكهربائية والاتصالات وغيرها ،التي تتضمن استخدام موارد طبيعية وبيئية ، مما يؤكد التأثيرات المباشرة على البيئة والتنمية المستدامة في آن واحد ،لكونها تعتمد تحقيق الأرباح في وقت قصير على حساب الأداء البيئي .